

Distr.: General
15 August 2018
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثانية

٢٣ نيسان/أبريل - ٤ أيار/مايو ٢٠١٨

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الإثنين، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد بوغاييسكي (بولندا)

المحتويات

افتتاح الدورة

بيان الممثلة السامية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح

إقرار جدول الأعمال

تنظيم عمل اللجنة التحضيرية

(أ) انتخاب أعضاء المكتب

(ب) التواريخ وأماكن عقد مزيد من الدورات

(ج) طرائق العمل:

١' صنع القرار

٢' المشاركة

٣' لغات العمل

٤' السجلات والوثائق

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org). والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

18-08749 (A)



تنظيم مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

(أ) التواريخ والمكان

(و) تمويل مؤتمر الاستعراض، بما في ذلك لجنته التحضيرية

مناقشة عامة بشأن القضايا المتعلقة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠:١٠

افتتاح الدورة

١ - الرئيس: أعلن افتتاح الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، التي تعقد عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٨/٧٠ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٢ - وأشار إلى أن البيئة الأمنية الدولية هشة في أقل تقدير، وهو ما كانت عليه أثناء الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، فالعالم لم يشهد أي انخفاض في النزاعات الإقليمية أو عدم الاستقرار أو التوترات بين بعض الدول الأطراف. وواقع الحال هو أن المواقف باتت أكثر استقطاباً في بعض الأحيان، وهناك عدة مسائل لا تزال معلقة. ومع ذلك، طرأت في الآونة الأخيرة تطورات واعدة. وعلاوة على ذلك، بقيت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية طوال ما يقرب من خمسين عاماً من وجودها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار، ولم تقتصر على إنشاء عدد من الدول الأطراف عن امتلاك أسلحة نووية، بل إنها نجحت في الاستمرار على الرغم من الحرب الباردة ومن عدم وجود نتائج ملموسة لأربعة مؤتمرات للاستعراض. ومع أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ليست مثالية، إلا أنها توحد الدول الأطراف في جهودها لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. أضف إلى ذلك أنها إطار مرجعي لا غنى عنه لمنظمات مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبدونها لا يمكن تصور أن تتسم بالفعالية الجهود المبذولة في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار والنهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وينبغي أن يحفز إرث المعاهدة الدول الأطراف، التي تتمثل مسؤوليتها الجماعية الأولية، في أن تدعم في سياق مناقشتها مصداقية المعاهدة وسلامتها وتعزيز فعاليتها وتنفيذها.

٣ - وحث الدول الأطراف على التواصل بروح من الاحترام والتقبل، والتركيز على أرضية مشتركة وحلول عملية، والمشاركة في مناقشات منصفة ومركزة وموجهة نحو تحقيق النتائج، من شأنها أن تنشئ لبنات بناء متينة للدورة المقبلة للجنة التحضيرية ولمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠. وشجع على وجه الخصوص المشاركة النشطة من جانب النساء، فمن شأن ذلك أن يُثري النقاش.

بيان الممثلة السامية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح

٤ - السيدة ناكاميتسو (الممثلة السامية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح): قالت إن جدول أعمال نزع السلاح الذي يعمل الأمين العام للأمم المتحدة على وضعه حالياً يستهدف إعادة تنشيط الخطاب الدولي من خلال تقديم وجهات نظر جديدة حول جدول الأعمال التقليدي وتحديد المجالات التي يمكن فيها للجهود الأكثر تماسكاً وتعاوناً داخل منظومة الأمم المتحدة أن تدعم بشكل أفضل التزامات الدول الأعضاء في مجال نزع السلاح. ويعكف الأمين العام على استكشاف السبل التي تمكنه من استخدام سلطته المعنوية في دعم القواعد المشتركة ضد استخدام الأسلحة النووية واختبارها وانتشارها. وتستند نيته في تيسير الحوار المستأنف بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح على المستوى الاستراتيجي وتعزيز التدابير العملية الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، إلى قناعته بأن الاعتبارات الإنسانية والأمنية ليست متعارضة فيما بينها وينبغي أن تعزز جهود المجتمع الدولي وأن تضفي عليها طابعاً ملحقاً.

٥ - وتابعت قائلة إن معاهدة عدم الانتشار بعد مرور ما يقرب من خمسين عاماً على فتحها أمام توقيع الدول عليها، تجاوزت هدفها الأولي لتصبح حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار وأداة أساسية في تحقيق نزع السلاح النووي. وقد شكّل التقيد العالمي الكامل تقريباً بالمعاهدة، وحقيقة أنها تمثل التزاماً ملزماً قانوناً بنزع السلاح وبضمانات عدم الانتشار القابلة للتحقق منها، أساساً لوضعها في مصاف أنجح الصكوك الأمنية المتعددة الأطراف وأكثرها مصداقية. على أن من الضروري ألا يؤخذ هذا النجاح وهذه المصداقية كأمر مسلم به.

٦ - ونهت إلى أن المجتمع الدولي يواجه الآن تحديات مماثلة لتلك التي أدت إلى إنشاء المعاهدة. فالتهديد المتزايد باستخدام الأسلحة النووية، والذي يهيم البشرية جمعاء، سيبقى مستمراً ما دامت هذه الأسلحة قائمة. وأوضحت أن البيئة الجيوسياسية آخذة في التدهور. وقد تأكلت بعض أهم الصكوك والاتفاقات المتعلقة بالأمن الجماعي وأخذ الخطاب حول ضرورة الأسلحة النووية وفائدتها في الازدياد. وعلاوة على ذلك، فإن برامج التحديث التي تنفذها الدول الحائزة للأسلحة النووية تؤدي إلى ما يعتبره الكثيرون سباق تسلح نوعي جديد. وتثير الفجوة الأخيرة في المفاوضات بين القوى الكبرى بشأن الحد من التسلح ونزع السلاح مخاوف حقيقية من أنه

إقرار جدول الأعمال (NPT/CONF.2020/PC.I/15) و (NPT/CONF.2020/PC.II/INF/3/Rev.1)

- ١٠ - الرئيس: ذكّر بأن جدول أعمال جميع الدورات الثلاث للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ كان قد اعتمد في الدورة الأولى في عام ٢٠١٧، وهو يرد في الوثيقة NPT/CONF.2020/PC.I/15.
- ١١ - ونبه إلى الجدول الزمني الإرشادي للدورة الحالية (NPT/CONF.2020/PC.II/INF/3/Rev.1)، واعتبر أن اللجنة تود أن تحيط علماً بذلك الجدول الزمني وبهيكل عملها وفقاً لذلك.
- ١٢ - وقد تقرر ذلك.

تنظيم عمل اللجنة التحضيرية (NPT/CONF.2020/PC.II/CRP.1)

(أ) انتخاب أعضاء المكتب

- ١٣ - الرئيس: قال إنه، وفقاً للممارسة السابقة، فإن رؤساء الدورات يعملون نواباً لرئيس اللجنة أثناء الدورات عندما لا يعملون كرئيس للجنة. وفي هذا الصدد، قامت حركة بلدان عدم الانحياز بتسمية السيد يعقوب من ماليزيا ليكون رئيساً للدورة الثالثة للجنة التحضيرية. واعتبر أن اللجنة ترغب في انتخاب السيد يعقوب رئيساً للدورة الثالثة.
- ١٤ - وقد تقرر ذلك.
- ١٥ - الرئيس: أبلغ اللجنة بأن السيد فان دير كواست، رئيس الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، قد استقال من منصبه وسيخلفه السيد غابرييلسي، الممثل الدائم لهولندا لدى مؤتمر نزع السلاح وسفيرها المتجول لشؤون نزع السلاح، كعضو في مكتب اللجنة التحضيرية.

(ب) التواريخ وأماكن عقد مزيد من الدورات

- ١٦ - الرئيس: قال إنه في أعقاب المشاورات واستناداً إلى المعلومات التي قدمتها الأمانة العامة، فإن المواعيد المقترحة للدورة الثالثة للجنة التحضيرية، التي ستعقد في نيويورك، هي ٢٩ نيسان/أبريل وحتى ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩. وتراعي هذه التواريخ الجدول الزمني المؤقت لاجتماعات هيئات الأمم المتحدة لنزع السلاح. وأضاف إنه، إذا لم يسمع أي اعتراض، فسيعتبر أن اللجنة ترغب في عقد دورتها الثالثة في تلك التواريخ.

إذا لم يتم عكس هذا الاتجاه، فإنه لن يكون هناك قريباً أي قيود على الترسانات النووية خاضعة للتحقق منها.

- ٧ - واستدركت قائلة إنه، مع ذلك، هناك أسباب للأمل. وقد رحب الأمين العام بالتطورات الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية، بما في ذلك إعادة التزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتخلي عن الأسلحة النووية، وإنشاء خط ساخن بين الكوريتين، واتخاذ خطوات أخرى لتحسين العلاقات بينهما. ومن المأمول فيه أن يؤدي قرار ذلك البلد بتعليق التجارب النووية وإطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات وتفكيك موقع التجارب النووية، إلى بناء الثقة وتعزيز بيئة تمكّن الحوار الصادق. ويتوقع الأمين العام أن تتمخض القمة المرتقبة بين الكوريتين عن نتائج إيجابية، وهو يعرب عن أمله في التوصل إلى اتفاق مبكر على إطار لاستئناف لمفاوضات، مما يؤدي إلى نزع السلاح النووي بصورة يمكن التحقق منها وإلى سلام مستدام في شبه الجزيرة الكورية. وفي غضون ذلك، يظل الأمين العام مقتنعاً بأن خطة العمل الشاملة المشتركة هي أفضل السبل لضمان الطابع السلمي الخالص للبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية والمنافع الاقتصادية الملموسة للشعب الإيراني. وأعربت عن أملها في أن يظل جميع المشاركين ملتزمين تماماً بتنفيذ الخطة والحفاظ عليها على الأجل الطويل.

- ٨ - وأشارت إلى أنه، بغية تحقيق هدف الدورة الحالية الأساسي المتمثل في تمهيد الطريق لنجاح مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، يجب على الدول الأطراف العودة إلى المسار المشترك الذي تم بناؤه خلال العقود الخمسة الماضية رغم الصعوبات. ومن المهم أن نتذكر أن جهود الحفاظ على المعاهدة والتوصل إلى دورة استعراض ناجحة إنما تُبذل لأن وجود معاهدة قوية موثوق بها أمر حيوي لتعزيز الأمن الجماعي للمجتمع الدولي.

- ٩ - وفي الختام، أعربت عن أملها في أن تجري المناقشة بصورة بناءة وروح الغاية المشتركة. وحثت الدول الأطراف على العمل بحماس بالنظر إلى أنه لم يبق إلا عامين حتى ينعقد مؤتمر عام ٢٠٢٠، فتكليه بالنجاح يتطلب اتخاذ تدابير فورية. وأكدت أن مسؤولية قيادة جهود نزع السلاح النووي تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية، غير أن جميع الدول الأطراف مسؤولة عن اتخاذ التدابير اللازمة لضمان التنفيذ الكامل للمعاهدة وصحتها في المستقبل.

١٧ - وقد تقرر ذلك.

(ج) طرائق العمل

١٠٠ صنع القرار

١٨ - اقترح الرئيس أنه وفقاً للممارسة السابقة، ينبغي أن تعتمد اللجنة القرار التالي: "تقرر اللجنة بذل كل جهد لاعتماد قراراتها بتوافق الآراء. وفي حال تعذر التوصل إلى توافق في الآراء، يمكن للجنة أن تتخذ القرارات وفقاً للنظام الداخلي لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، والذي سيطبق مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال".

١٩ - وقد تقرر ذلك.

٢٠٠ المشاركة

٢٠ - الرئيس: اقترح أنه فيما يتعلق بمشاركة كيانات أخرى غير الدول الأطراف في دورات اللجنة التحضيرية، ينبغي أن تعتمد اللجنة القرار التالي، استناداً إلى ممارسة اللجان التحضيرية السابقة، والقواعد الإجرائية ذات الصلة لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، والاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠:

"١ - يُسمح لممثلي الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بناءً على طلبهم، بحضور جلسات اللجنة بصفة مراقبين، ما عدا الجلسات التي يتقرر أن تكون مغلقة، على أن يجلسوا في اللجنة خلف لوحات تحمل أسماء بلدانهم وأن يتلقوا وثائق اللجنة. ولهم أيضاً أن يقدموا وثائق إلى المشاركين في اللجنة؛

"٢ - يُسمح لممثلي الوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية، بناءً على طلبهم، بحضور جلسات اللجنة بصفة مراقبين، ما عدا الجلسات التي يتقرر أن تكون مغلقة، على أن يجلسوا في اللجنة خلف لوحات تحمل أسماء منظماتهم وأن يتلقوا وثائق اللجنة. ولهم أيضاً أن يدلوا خطياً بأرائهم وتعليقاتهم بشأن المسائل الواقعة ضمن اختصاصهم، ويجوز تعميم ما يدلون به كوثائق من وثائق اللجنة. وعلاوة على ذلك، تقرر اللجنة، بناءً على الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام

٢٠١٠، والذي سيطبق مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، دعوة الوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية المشتركة بين الحكومات إلى الإدلاء ببيانات شفوية أمام اللجنة، بقرار من اللجنة وعلى أساس كل حالة على حدة.

"٣ - يسمح لممثلي المنظمات غير الحكومية، بناءً على طلبهم، بحضور جلسات اللجنة، ما عدا الجلسات التي يتقرر أن تكون مغلقة، على أن يجلسوا في اللجنة في الأماكن المحددة لهم وأن يتلقوا وثائق اللجنة، ولهم أن يقوموا، على نفقتهم الخاصة، بتقديم مواد مكتوبة للمشاركين في أعمال اللجنة. وستخصص اللجنة أيضاً جلسة تخاطب فيها المنظمات غير الحكومية كل دورة من دورات اللجنة".

٢١ - وقد تقرر ذلك.

٢٢ - الرئيس: أبلغ اللجنة أن أي دولة لم تطلب حضور الدورة بصفة مراقب.

٢٣ - وقد طلبت الوكالات المتخصصة والمنظمات والكيانات الحكومية الدولية التالية حضور دورة اللجنة التحضيرية: وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والوكالة البرازيلية الأرجنتينية للمحاسبة ومراقبة المواد النووية، والاتحاد الأوروبي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وجامعة الدول العربية، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح؛ وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المنظمات غير الحكومية البالغ عددها ٦٦ منظمة والمدرجة في الوثيقة NPT/CONF.2020/PC.II/INF/5/Rev.1 طلبات للحضور. واعتبر أن اللجنة تود أن تحيط علماً بتلك الطلبات.

٢٤ - وقد تقرر ذلك.

٣٠٠ لغات العمل

٢٥ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في مواصلة ممارستها السابقة المتمثلة في استخدام اللغات الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية كلغات عمل.

٢٦ - وقد تقرر ذلك.

٤' السجلات والوثائق

٢٧ - الرئيس: أشار إلى أنه خلال الدورتين السابقتين للجنة التحضيرية، قدمت محاضر موجزة، في كل دورة، للجلسة الافتتاحية للجنة والمناقشة العامة والجلسة الختامية. بالإضافة إلى ذلك، تم الاحتفاظ بسجلات للقرارات التي اتخذت في الجلسات الأخرى. واعتبر أن اللجنة ترغب في المضي قدماً في الدورة الحالية وفقاً لذلك.

٢٨ - وقد تقرر ذلك.

تنظيم مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠
(NPT/CONF.2020/PC.II/CRP.1)

(أ) التواريخ والمكان

٢٩ - الرئيس: قال أنه عقب المشاورات وبناءً على المعلومات التي قدمتها الأمانة العامة، فإن التواريخ المقترحة لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ المقرر عقده في نيويورك، هي من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠٢٠. وتراعي هذه التواريخ الجدول الزمني المؤقت لاجتماعات هيئات الأمم المتحدة لنزع السلاح. وأضاف أنه، إذا لم يسمع أي اعتراض، فسيُعتبر أن اللجنة ترغب في عقد مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ في تلك التواريخ.

٣٠ - وقد تقرر ذلك.

(و) تمويل مؤتمر الاستعراض، بما في ذلك لجنته التحضيرية
(NPT/CONF.2020/PC.II/1)

٣١ - الرئيس: وجّه انتباه اللجنة إلى الفقرة ٣ من الوثيقة NPT/CONF.2020/PC.II/1 التي تشير، في جملة أمور، إلى أن الدول الأطراف في المعاهدة ستتحمل التكاليف المرتبطة بإعداد وعقد مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ والدورات التحضيرية له، ولن تترتب على ذلك أي آثار مالية في الميزانية العادية للأمم المتحدة. ولن تضطلع الأمانة العامة بهذه الأنشطة إلا بعد تلقي التمويل الكافي مقدماً. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن إنتاج الوثائق الرسمية باللغات الست جميعها يعتبر من البنود الأعلى تكلفة في الميزانية وهو عامل رئيسي يساهم في ارتفاع التكاليف. ولذلك فإن تعاون الوفود في هذا الصدد سيكون موضع تقدير كبير.

مناقشة عامة بشأن القضايا المتعلقة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية

٣٢ - السيد سيتشوكي (بولندا): قال إن بلده، بينما يستعد لتولي رئاسة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وكعضو غير دائم في المجلس، يعطي الأولوية لدعم وتعزيز القانون الدولي الحالي، وهو يحرص بشكل خاص على الحفاظ على أولوية وجود نظام يقوم على القواعد. وأشار إلى أن معاهدة عدم الانتشار، منذ دخولها حيز النفاذ، تقف في صميم النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وقد عززت باستمرار الجهود الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية وتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وتسهيل الوصول إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وأعلن بقاء بولندا على التزامها بتعزيز كل ركن من الأركان المتعاضدة للمعاهدة. واعتبر عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية أهدافاً متكاملة ينبغي متابعتها معاً وبصورة منهجية وبقدر متساوٍ من التصميم.

٣٣ - وتابع قائلاً إنه على الرغم من التحديات الجيوسياسية الحالية، بما في ذلك تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية السريع لبرنامجها النووي، والمستقبل غير الواضح لخطة العمل الشاملة المشتركة، وعدم إحراز تقدم فيما يتعلق بعقد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وزيادة الانقسامات حول شروط نزع السلاح النووي وسرعته، فإن المعاهدة لا تزال تشكل جزءاً أساسياً من النظام الأمني الحديث والنقطة المرجعية النهائية لعدم الانتشار ولمبادرات نزع السلاح النووي.

٣٤ - وأكد أن دورة الاستعراض الحالية تمثل فرصة لإعادة تأكيد سلامة المعاهدة وصلاحياتها، وينبغي للدول الأطراف أن تستفيد استفادة كاملة من جميع الفرص المتاحة لاستعراض تنفيذها. فدورات اللجنة التحضيرية لا تلعب دوراً في تمهيد الطريق لعقد مؤتمر استعراض منتج فحسب، بل أيضاً في توفير الفرص لتقديم الأفكار والتغلب على الخلافات.

٣٥ - واستطرد قائلاً إن السبيل الوحيد لتحقيق الرؤية العالمية لعالم خالٍ من الأسلحة النووية هو من خلال نزع السلاح النووي الفعال والقابل للتحقق منه والذي لا رجعة عنه. ولن يكون ذلك ممكناً إلا إذا عملت جميع الدول معاً منطلقاً من الاعتقاد بأن ذلك سيعزز أمنها. ولذلك فإن بولندا تؤيد الأخذ بنهج تدريجي إزاء نزع السلاح النووي.

٣٦ - وأعلن التزام بولندا بتعزيز المنظمات القائمة، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي ستعمل على بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمفاوضات المتعلقة بمعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة (معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية). وعلاوة على ذلك، فإنها تعمل على إنشاء نظام تحقق قوي وموثوق به لتدابير نزع السلاح النووي الملموسة، الأمر الذي يتبدى في مشاركتها في الشراكة الدولية من أجل التحقق من نزع السلاح النووي، وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من جميع جوانبه، بما في ذلك دور الأمم المتحدة في مجال التحقق، وفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٤٠ - السيد فيروتا (كبير منسقي الوكالة الدولية للطاقة الذرية): قال إن نقل التكنولوجيا النووية إلى البلدان النامية هو واحد من أهم مجالات عمل الوكالة الدولية، حيث أن هذه التكنولوجيا تساعد البلدان، في جملة أمور، على الحد من الفقر وعلى توليد الكهرباء وإدارة الموارد المائية ومعالجة الأمراض والاستجابة لتغير المناخ. وتركز الوكالة الدولية على نقل المعرفة والخبرة من خلال التدريب التقني العالي الجودة، مما يمكن البلدان من تدريب أجيال المستقبل من الأخصائيين النوويين. علاوة على ذلك، تساعد الوكالة الدولية على زيادة الإمدادات الغذائية عن طريق استخدام التقنيات النووية لتطوير أنواع جديدة من المحاصيل أعلى غلة وأكثر مقاومة. كما تساعد الوكالة الدولية البلدان النامية في مكافحة السرطان من خلال توفير الدعم التقني والمعدات والتدريب لموظفي الرعاية الصحية.

٤١ - وتابع قائلاً إنه يجري إحراز تقدم رائع فيما يتعلق بتحديث مختبرات الوكالة الدولية الثمانية للتطبيقات النووية بالقرب من فيينا. وتدريب هذه المختبرات العلماء، وتدعم الأبحاث في مجالات مثل صحة الإنسان والغذاء، وتقدم خدمات تحليلية للمختبرات الوطنية. كما تم افتتاح مختبر جديد لمكافحة آفات الحشرات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وسيُفتتح مبنى مختبرات قائم على الوحدات المرنة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إنشاء مرفق تسريع جديد سيجري تشغيله في مختبر قياس الجرعات التابع للوكالة في النصف الثاني من عام ٢٠١٨، ومن شأن ذلك أن يعزز إلى حد كبير المساعدة التي تقدمها الوكالة للبلدان في الاستخدام الآمن والفعال للعلاج الإشعاعي.

٤٢ - وأشار إلى مبادرة الوكالة الدولية للاستخدامات السلمية، التي كانت قد أطلقت في عام ٢٠١٠، فقال إنها قدمت تمويلاً إضافياً لأنشطة التعاون التقني للوكالة وساعدت في جمع أكثر من ١٢٠ مليون يورو لأكثر من ٢٦٠ مشروعاً استفاد منها نحو ١٥٠ بلداً. وفي هذا الصدد، أعرب عن امتنانه لجميع البلدان لدعمها للمبادرة.

٤٣ - وأوضح أنه يمكن للطاقة النووية أن تساعد على التصدي للتحديات المزدوجين المتمثلين في ضمان إمدادات الطاقة الموثوقة وكبح انبعاثات غازات الاحتباس الحراري؛ وفي الواقع، يتم باستخدام الطاقة النووية توليد ما يقارب ثلث الكهرباء المنخفضة الكربون في جميع أنحاء العالم. ويوجد حالياً ٤٥٠ مفاعلاً نووياً عاملاً في ٣٠ بلداً،

٣٧ - وانتقل إلى الحديث عن التهديد الذي تشكله الجهات الفاعلة من غير الدول التي تسعى إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل وما يتصل بها من مواد وتكنولوجيا، فقال إن بولندا ملتزمة بتحقيق أعلى مستوى من الأمن النووي في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهي تشارك بنشاط في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وتدل رئاستها للاجتماعات المنتظمة للدول المشاركة في المدونة الدولية لقواعد السلوك ضد انتشار القذائف التسيارية (مدونة لاهاي لقواعد السلوك) للفترة ٢٠١٧ - ٢٠١٨ على ما لديها من قلق إزاء الصلة بين انتشار الصواريخ والتكنولوجيات النووية. كما تقدر بولندا دور نظم مراقبة الصادرات كأدوات تكميلية لكبح الانتشار، وهي تؤيد تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يعتبر عنصراً أساسياً في نظام عدم الانتشار النووي ويلعب دوراً حيوياً في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار.

٣٨ - وشدد على أن بلده مستمر في دعم الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وتقوم وزارة الطاقة بتحديث خططها لتنفيذ برنامج للطاقة النووية يهدف إلى تنويع البنية التحتية لتوليد الكهرباء، وضمان إمدادات الطاقة الآمنة، والحد من التأثير البيئي للطاقة غير المتجددة. وتتعهد بولندا بالشفافية الكاملة فيما يتعلق بأنشطتها المستقبلية في مجال الطاقة النووية. وقد استضافت أيضاً عدة بعثات تابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان امتثال البنية التحتية النووية البولندية لجميع المعايير الدولية وأفضل الممارسات على الصعيد الدولي.

٣٩ - واختتم مشيراً إلى اقتراب الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة، فدعا إلى استعادة روح الثقة والتعاون لكفالة أن تسفر

٢٠٠٠ من الأختام المضادة للتلاعب. وعلاوة على ذلك، يجري التقاط آلاف الصور يوميا بواسطة كاميرات المراقبة التابعة للوكالة الدولية، كما يجري شهرياً جمع عدة ملايين من بنود المعلومات المفتوحة المصدر وتحليلها. وعلى هذا فإن جمهورية إيران الإسلامية تخضع لنظام التحقق النووي الأقوى في العالم.

٤٧ - وانتقل إلى البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فقال إنه لا يزال يشكل سبباً رئيسياً للقلق. ومع أن مفتشي الوكالة الدولية غادروا البلد في عام ٢٠٠٩، فقد استمرت الوكالة في جمع وتقييم المعلومات، بما في ذلك عن طريق رصد الصور الساتلية. وهي تقف على أهبة الاستعداد لاستئناف أنشطة التحقق عندما تجعل التطورات السياسية ذلك ممكناً. وتدعو الوكالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتنال التام للالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإلى حل جميع المسائل العالقة، بما فيها المسائل التي نشأت منذ عام ٢٠٠٩.

٤٨ - وأشار إلى أنه لم تطرأ تطورات كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ الجمهورية العربية السورية لاتفاق الضمانات الخاص بها خلال العام الماضي. وتواصل الوكالة الدولية حث ذلك البلد على التعاون معها بشكل كامل فيما يتعلق بجميع المسائل التي لم تحل.

٤٩ - واختتم كلمته قائلاً إن الوكالة الدولية تقدم إسهاماً هاماً في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. فأنشطتها المتعلقة بالضمانات، والتي تهدف من خلالها إلى تقديم ضمانات موثوق بها بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلن عنها، تشكل تدبيراً قيماً لبناء الثقة على الصعيد الدولي. كما أن الوكالة، علاوة على ذلك، تدعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية تغطي بالفعل مناطق شاسعة من العالم.

٥٠ - السيد زربو (الأمين التنفيذي، اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية): قال إنه، على ضوء الشواغل المعرب عنها مراراً وتكراراً والتي تقول بأن ما يوجد حالياً من توتر وعدم تيقن إنما هو نتيجة للافتقار إلى الفعالية في الأدوات والنهج والآليات المستخدمة حتى الآن لمكافحة أسلحة الدمار الشامل، فإن من الأهمية بمكان التركيز على ما يحقق الأمن الحقيقي: الاتفاقات المتفاوض عليها التي يمكن التحقق منها وإنفاذها بشكل موثوق. وبهذه الروح، رحب بالأنباء التي تفيد بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تفكر في تعليق التجارب النووية وتفكيك موقعها للتجارب كجزء من اتفاق تفاوضي. ويمكن لمعاهدة حظر التجارب

وهناك ٣٠ بلداً آخر، أغلبيتها من الدول النامية، تنظر حالياً في بناء أول مفاعلاتها النووية أو بدأت بنائها فعلاً. وعندما تقرر الدول استخدام الطاقة النووية، فإن الوكالة الدولية تساعدها على القيام بذلك بسلامة وبشكل آمن ومستدام. ويشكل المنتدى العلمي للوكالة لعام ٢٠١٨، الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر، جزءاً من جهود الوكالة للتوعية بالدور الهام الذي تلعبه التكنولوجيا النووية في الحد من تغير المناخ وعواقبه. ويستمر العمل في إنشاء مصرف اليورانيوم المنخفض التخصيب التابع للوكالة الدولية في كازاخستان، وقد دخل اتفاقا العبور بين الوكالة الدولية والاتحاد الروسي وبين الوكالة والصين حيز النفاذ. ومن أهم تطورات الوكالة لعام ٢٠١٨ المؤتمر الوزاري المعني بالعلوم والتكنولوجيا النووية، الذي سيعقد في فيينا من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

٤٤ - وتحدث عن مسؤولية السلامة والأمن النوويين فقال إنها تقع على عاتق الدول الأعضاء، ومع ذلك، فإن الوكالة الدولية تقوم بدور مركزي في ضمان التعاون الدولي الفعال في تلك المجالات. وقد أدرجت الدروس المستفادة من حادث فوكوشيما داييتشي في جميع متطلبات السلامة النووية للوكالة الدولية، مما يضمن أنها ستصبح جزءاً من الممارسة العالمية في مجال السلامة. ولا بد من الاستمرار في تعزيز ثقافة السلامة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، اعتمد مجلس محافظي الوكالة الدولية خطة الأمن النووي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وستواصل الوكالة عملها كمنصة عالمية لتعزيز الأمن النووي.

٤٥ - ويزيد الطلب على الوكالة الدولية في مجال التحقق النووي بصورة مطردة بسبب الكميات الإضافية من المواد النووية التي يجري إخضاعها للضمانات. وهناك ما مجموعه ١٨٢ دولة لديها اتفاقات ضمانات سارية المفعول، في حين أن ١٣٢ دولة قد أدخلت بروتوكولات إضافية حيز الإنفاذ. وينبغي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التي لم تنفذ بعد اتفاقات شاملة للضمانات أو بروتوكولات إضافية أن تفعل ذلك دون إبطاء.

٤٦ - ومضى قائلاً إن الوكالة الدولية تقوم بالرصد والتحقق فيما يتعلق بتنفيذ جمهورية إيران الإسلامية لالتزاماتها في المجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وقد أدى تنفيذ البلد للبروتوكول الإضافي إلى تحسين الوصول إلى المواقع والمعلومات بدرجة كبيرة. ويُحضي مفتشو الوكالة الآن ما مجموعه ٣٠٠٠ يوم في السنة في الميدان، وهو ضعف عدد تلك الأيام في عام ٢٠١٣. وقد أخذوا مئات العينات البيئية ووضعوا على المواد والمعدات النووية حوالي

من خلال إدخالها حيز التنفيذ، وهو التدبير الأكثر عملية وفعالية وقابلية للتحقيق والمتاح أمام المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح، خاصة وأن نظام التحقق المنشأ بموجب المعاهدة معمول به بالفعل وأن هناك وفقاً عالمياً للتجارب النووية بفعل الأمر الواقع. وعلاوة على ذلك، فإن اتخاذ إجراء بشأن المعاهدة سيوفر الزخم اللازم لتحقيق التقدم أثناء دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار.

٥٣ - وأكد أن على عاتق جميع الدول مسؤولية نقل المكاسب التي تحققت بشق الأنفس إلى الأجيال المقبلة، مثل المعاهدتين. ولا يكمن التحدي في إعادة التفكير في قيمة المعاهدة أو النهج المتعدد الأطراف، بل بالأحرى في إعادة المعاهدة إلى مسارها الصحيح. واختتم قائلاً إن الدبلوماسية المدعومة بأدوات تحقق صارمة قائمة على العلم، تبقى هي مفتاح الأمن الحقيقي. ولا بد من الحفاظ على سلامة المعاهدة في جميع أركانها وتحديد جميع الوسائل الممكنة لإحراز التقدم نحو تحقيق أهداف المجتمع الدولي المشتركة.

٥٤ - السيد فاليريو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم باسم مجموعة الدول الأطراف المنتمة لحركة بلدان عدم الانحياز، فقال إن نزع السلاح النووي يمثل الأولوية القصوى بالنسبة إلى المجموعة، التي لا تزال تشعر بالقلق البالغ من الخطر الذي يهدد البشرية والذي يطرحه وجود الأسلحة النووية. إن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار متعاضان وهما ضروريان لتعزيز السلم والأمن الدوليين. فمتابعة عدم الانتشار مع تجاهل التزامات نزع السلاح النووي تؤدي إلى نتائج عكسية وغير مستدامة. وأكد أن أفضل طريقة لمعالجة الشواغل المتعلقة بانتشار الأسلحة النووية هي التوصل عن طريق التفاوض إلى اتفاقات عالمية متعددة الأطراف وشاملة وغير تمييزية. ولذلك فإنه يرحب بالجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى نزع السلاح النووي والإزالة التامة للأسلحة النووية. ولاحظ بارتياح اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها. وهناك حاجة ملحة إلى التفاوض على اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، وإبرامها، على أن تتضمن برنامجاً مرحلياً للإزالة التامة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد.

٥٥ - وتشدد المجموعة على أن التخفيضات في عمليات النشر والوضع التشغيلي ليست بديلاً عن الإزالة النهائية والكاملة للأسلحة النووية. وهي تؤكد من جديد على أهمية قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتطبيق مبادئ الشفافية وعدم الرجعة وقابلية التحقق في جميع

النووية أن تلعب دوراً هاماً في تلك العملية، وأن توفر الأمن واليقين الضروريين من خلال إضفاء الطابع الرسمي على التزام البلد بوقف التجارب النووية. واعتبر أن التقيد بالمعاهدة، التي تستند إلى نظام قوي للتحقق، هو السبيل الوحيد للتغلب على انعدام الثقة الذي يعوق التقدم نحو إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، فإن منظّمته مستعدة للمساعدة بأي طريقة ممكنة.

٥١ - وأشار إلى أن اللجنة أمامها عمان لتهيئة الأسس اللازمة للتوصل إلى نتائج من مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ تثبت للعالم أنه يمكن تحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين في إطار عمل واضح يستند إلى القواعد. وتعتبر معاهدة عدم الانتشار، في المشهد السياسي المتغير باستمرار، أساساً ثابتاً لمستقبل يسوده السلم والأمن. وقد توقع الذين أنشأوا المعاهدة في الستينيات أن العصر النووي سيتطلب مجموعة من الأدوات الدبلوماسية واليعيارية للحيلولة دون تدمير الإنسان والبيئة، وأبدو تصميمهم على التوصل إلى "صفقة كبرى" طويلة الأمد لإحلال السلم والأمن. وإذا كانت المعاهدة تتعرض للضغط، فإن سبب ذلك لا يعود إلى أن الصك نفسه يعاني من عيوب قاتلة، وإنما لعدم كفاية الجهود للحفاظ على كامل سلسلة المسؤوليات التي تنص عليها، ولضمان هذه المسؤوليات، وعلى هذا فإن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ يعتبر جزءاً أساسياً. وأشار إلى أن المعاهدة تشكل جزءاً لا يتجزأ من القرار الذي اتخذ عام ١٩٩٥ بتمديد معاهدة عدم الانتشار. وهي توفر للمجتمع الدولي وسيلة غير تمييزية يمكن التحقق منها وملزمة قانوناً لضمان عدم حدوث أي تفجير نووي تجريبي أو حتى أي تفجير نووي آخر. وهناك الآن تحت تصرف العالم نظاماً للرصد العالمي الأكثر شمولاً على الإطلاق. وتقوم حالياً المئات من مرافق الكشف المنتشرة في أكثر من ٩٠ بلداً بجمع ونقل البيانات إلى مركز البيانات الدولي الأكثر تقدماً في فيينا، ويجري إطلاع الدول الموقعة على معاهدة الحظر الشامل على بيانات دقيقة وموثوقة عن كل اختبار نووي أجري في القرن الحادي والعشرين، وذلك في حدود مواعيد زمنية صارمة.

٥٢ - واستدرك قائلاً أن الحقيقة المؤسفة هي أنه على الرغم من وجود ١٨٣ توقيعاً و ١٦٦ تصديقاً، فقد انقضى أكثر من عقدين منذ أن فتحت معاهدة حظر التجارب النووية للتوقيع وأكثر من ستة عقود منذ طرح مسألة حظر التجارب النووية على النقاش. وأكد أن المنافع المنصوص عليها في المعاهدة لا يمكن تأمينها بشكل دائم إلا

دون تمييز، والمشاركة على أكمل وجه ممكن في تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

٥٩ - وأكد أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة المختصة الوحيدة للتحقق من امتثال الدول الأعضاء لالتزاماتها المنصوص عليها في اتفاقات الضمانات الخاصة بكل منها والمبرمة مع الوكالة، وهي المكلفة بموجب نظامها الأساسي بتعزيز نزع السلاح العالمي من خلال الضمانات. وتعرب المجموعة عن ثقتها في حياد الوكالة ومهنتها، وترفض بشدة أي محاولات من جانب الدول لتسييس أعمالها أو التدخل فيها.

٦٠ - وتؤكد المجموعة على أهمية الانضمام العالمي إلى المعاهدة، وتدعو جميع الدول التي ليست أطرافاً إلى الانضمام كدول غير حائزة للأسلحة النووية دون تأخير، وإلى إخضاع جميع مرافقها وأنشطتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية. وينبغي لجميع الدول الأطراف أن تبذل قصارى جهدها لتحقيق عالمية المعاهدة، وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يهدد ذلك الهدف. فالامتثال الصارم للضمانات الشاملة للوكالة الدولية والالتزام بالمعاهدة هما شرطان مسبقان لأي تعاون في مجال الطاقة النووية.

٦١ - وأعرب عن أسف المجموعة لفشل مؤتمر الاستعراض التاسع في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة نهائية رغم الجهود التي بذلها أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز. وينبغي أن يحفز هذا الفشل الدول الأطراف على العمل بجد أكبر لتحقيق نزع السلاح النووي. وبالنظر إلى أن مؤتمر الاستعراض المقبل يتزامن مع الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة، ينبغي للدول أن تبذل قصارى جهدها لتجنب فشل آخر من هذا القبيل. ويعتمد ذلك إلى حد كبير على إبداء الدول الحائزة للأسلحة النووية للإرادة السياسية الحقيقية والمرونة.

٦٢ - وتؤكد المجموعة من جديد دعمها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهي تشدد على أهمية القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الاستعراض والتأكيد عام ١٩٩٥. وفي هذا الصدد، كررت المجموعة الإعراب عن قلقها الشديد إزاء التأخير المطول في تنفيذ ذلك القرار ودعت إلى تنفيذه بالكامل دون مزيد من التأخير. وبانتظار إنشاء هذه المنطقة، يجب على إسرائيل أن تتخلى عن أي سلاح نووي قد تمتلكه وأن تنضم إلى المعاهدة دون شروط مسبقة أو مزيد من التأخير وأن تخضع منشآتها

التدابير المتصلة بتنفيذ التزاماتها بنزع السلاح النووي. فامتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية امتثالاً تاماً لالتزاماتها أمر حتمي وسيعزز الثقة في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح.

٥٦ - وأوضح أن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى لا يعني امتلاك ترسانات نووية إلى أجل غير مسمى. فأي افتراض من هذا القبيل لا يتفق مع موضوع المعاهدة والغرض منها. ويتمثل أكبر تهديد للسلم والأمن في استمرار وجود الأسلحة النووية والعقائد العسكرية للدول الحائزة للأسلحة النووية ومنظمة حلف شمال الأطلسي والتي تضع الأسس المنطقية لاستخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. فهذه العقائد لا يمكن تبريرها على أي أساس. وتلاحظ المجموعة بقلق بالغ استثمار الدول الحائزة للأسلحة النووية المكثف الحالي في تحديث قواتها النووية وتطوير رؤوس حربية نووية منخفضة القوة أحدث وأكثر فعالية. ويؤدي الدور المتزايد لتلك الأسلحة اللإنسانية في العقائد العسكرية إلى خفض عتبة استخدامها الفعلي. ولذلك فإن المجموعة تحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على إنهاء سباق التسلح النووي الجديد والامتثال لالتزاماتها القانونية وتعهدها القاطعة بإزالة جميع أسلحتها النووية دون مزيد من التأخير، وتدعو جميع الدول الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها القانونية بموجب المادة السادسة من المعاهدة.

٥٧ - وتدعو المجموعة، بانتظار القضاء التام على الأسلحة النووية، إلى الشروع مبكراً في إجراء مفاوضات بشأن وضع ضمانات أمنية فعالة وشاملة وغير مشروطة وملزمة قانوناً تقدمها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق باستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وذلك كمسألة ذات أولوية عالية. وبالرغم من طلبات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، منذ وقت طويل، للحصول على ضمانات عالمية ملزمة قانونياً، لم يتحقق أي تقدم ملموس في هذا الصدد. وتدعو المجموعة إلى إعادة التأكيد في مؤتمر الاستعراض على أن أي استخدام للأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها سيكون جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٥٨ - ونبه إلى وجوب عدم تقويض سياسات عدم الانتشار لحقوق الدول غير القابلة للتصرف في الحصول على المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، أو في الوصول إليها أو استيرادها أو تصديرها. وللدول أيضاً حق غير قابل للتصرف في البحث في الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية

إلى إحراز مزيد من التقدم في جميع جوانب نزع السلاح لتعزيز الأمن العالمي.

٦٧ - ودعا جميع الأطراف إلى المساهمة في تحسين السياق الاستراتيجي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وتجنب تآكل النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد. وعلى هذه الأطراف أن تعمل على تقليص التوترات الدولية واستعادة الحوار والثقة والانتقال من المواجهة إلى التعاون من أجل حل التحديات الأمنية العالمية والنزاعات الإقليمية. كما يجب معالجة جميع أزمات الانتشار بحزم. وبالنظر إلى البيئة الأمنية الحالية الصعبة، ينبغي لجميع الدول المعنية اتخاذ تدابير مناسبة ومعقولة للحد من المخاطر، على النحو المبين في خطة العمل الصادرة عن مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، لضمان سلامة وأمن ترساناتها النووية.

٦٨ - وأعلن أن الاتحاد الأوروبي باق على التزامه بالسعي إلى نزع السلاح النووي، وفقا للمادة السادسة من المعاهدة. وهناك حاجة إلى إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل لتلك المادة، ولا سيما من خلال إجراء تخفيض شامل في المخزون العالمي للأسلحة النووية مع مراعاة المسؤولية الخاصة للدول التي تمتلك أكبر ترسانات نووية. وفي هذا الصدد، يحث الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على تمديد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة) وعلى العمل على إحداث مزيد من التخفيضات في أسلحتهم النووية الاستراتيجية وغير استراتيجية المنشورة وغير المنشورة. ويشجع الاتحاد الأوروبي المبادرات الأخرى المتعلقة ببناء الثقة والشفافية وأنشطة التحقق والإبلاغ، ويرحب بالإجراءات الملموسة التي اتخذتها دولتا الاتحاد الأوروبي الحائزتان للأسلحة النووية في هذا الصدد. وهو يدعو على وجه الخصوص إلى الحفاظ على المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى (معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى)، والتي تعتبر حيوية لأمن أوروبا.

٦٩ - ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير. ويظل في مقدمة الأولويات الترويج للانضمام العالمي إلى هذه المعاهدة التي أسهمت إسهاما هاما في السلم والأمن

النووية فورا للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. فالقدرة النووية لدى إسرائيل تشكل تهديدا خطيرا ومستمرا لأمن الدول المجاورة والدول الأخرى. وتدين المجموعة إسرائيل لمواصلة تطوير وتخزين الترسانات النووية، وتدعو إلى فرض حظر تام على نقل أي معدات أو معلومات أو مواد أو مرافق أو موارد أو وسائل ذات صلة بالموضوع النووي إلى إسرائيل، وعلى المساعدة في المجالات العلمية أو التكنولوجية ذات الصلة بذلك.

٦٣ - واختتم معلناً أن المجموعة على استعداد للعمل مع شركائها بشكل بناء من أجل تحقيق نتيجة ناجحة لعملية استعراض عام ٢٠٢٠ وضمان وجود عالم سلمي وآمن للأجيال الحالية والمقبلة.

٦٤ - السيد بيليكا (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة ألبانيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ وبالإضافة إلى ذلك، أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في النظام العلمي لعدم الانتشار، وهي قاعدة أساسية للسعي إلى نزع السلاح النووي وعنصر هام في تطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية في المستقبل.

٦٥ - وأشار إلى أن المعاهدة احتفظت بقيمتها على مدى الخمسين عاما الماضية، على الرغم من الظروف المتغيرة باستمرار، كما استمرت في المساهمة بشكل أساسي في الأمن العالمي. وأكد التزام الاتحاد الأوروبي بتأييد المعاهدة بوصفها صكاً رئيسياً متعدد الأطراف، وبالترويج لعالميتها وتعزيز تنفيذها. وينبغي للدول التي لم تفعل ذلك بعد أن تنضم إلى المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية، كما ينبغي لجميع الدول الأطراف أن تفي بالتزاماتها بموجب المعاهدة والالتزامات التي قطعتها على نفسها خلال مؤتمرات الاستعراض السابقة. ومع أخذ هذه الأهداف في الاعتبار وبروح التعاون، فإن الاتحاد الأوروبي سيشترك بنشاط في عملية الاستعراض الجارية، وسيواصل تعزيز التنفيذ الشامل والمتوازن والتام لخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، والتي لا تزال صالحة.

٦٦ - ويساهم الاتحاد الأوروبي بنشاط في الجهود العالمية المبذولة لتحقيق الأمن وللوصول إلى عالم أكثر أمانا للجميع وتهيئة الظروف لعالم خالٍ من الأسلحة النووية وفقا لأهداف المعاهدة، وهو بذلك يعمل على تعزيز الاستقرار الدولي. وفي هذا السياق، يدعو الاتحاد

بالتزاماتها الأخيرة فيما يتعلق بالتجارب. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل ممارسة أقصى قدر من الضغط، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل والفعال لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، إلى أن يدخل البلد في مسار ذي مصداقية نحو نزع السلاح النووي الكامل والقابل للتحقق ولا رجعة فيه. ويحث الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتنثال لالتزاماتها الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن المتعددة، وعلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والعودة إلى الامتنثال لمعاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات الشاملة. وأكد أن موقف الاتحاد الأوروبي الثابت إنما يتمثل في أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يمكن أن تحصل على مركز دولة حائزة للأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم الانتشار.

٧٤ - ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه بخطة العمل الشاملة المشتركة، فهي خطة تدل على أن من الممكن إيجاد حلول سلمية ودبلوماسية حتى لأكثر تحديات الانتشار إلحاحاً، وهو يتوقع من جميع الأطراف أن تواصل تنفيذ الخطة بالكامل. فمن المصلحة المشتركة الحفاظ على اتفاق يعزز النظام العالمي لعدم الانتشار، ويسهم في تحقيق السلم والأمن الإقليميين والدوليين، ويوفر الضمانات اللازمة فيما يتعلق بالطبيعة السلمية الخاصة للبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية. ويدعو الاتحاد الأوروبي الجمهورية الإسلامية إلى التصديق فوراً على بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات الخاص بها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والامتناع عن إطلاق القذائف التسيارية التي لا تتسق مع قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥).

٧٥ - ومضى يقول إن استمرار عدم امتثال الجمهورية العربية السورية لاتفاق الضمانات أمر يؤسف له بشدة. ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي يحث مرة أخرى ذلك البلد على حل جميع المسائل المتعلقة بتعاون تام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى إبرام بروتوكول إضافي مع الوكالة في أقرب وقت ممكن. ويدين الاتحاد الأوروبي بأقوى العبارات أي استخدام للأسلحة الكيميائية والاستهداف المتعمد للمدنيين في الجمهورية العربية السورية، مما يشكل انتهاكات أخرى يرتكبها البلد لالتزامات عدم الانتشار فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. ويجب على المجتمع الدولي وضع حد للإفلات من العقاب على جرائم الحرب هذه.

الدوليين، ولدخولها حيز النفاذ. ويواصل الاتحاد الأوروبي تقديم دعم مالي كبير لنظام التحقق المنشأ بموجب المعاهدة. وبانتظار بدء نفاذ المعاهدة، يجب على جميع الدول الالتزام بوقفها للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية ولأية تفجيرات نووية أخرى، والامتناع عن أي إجراء من شأنه الإضرار بمهدف المعاهدة والغاية منها.

٧٠ - وأكد على بقاء الاتحاد الأوروبي على التزامه بنزع السلاح النووي والحد من الأسلحة الذي تنص عليه المعاهدة والذي يمكن التحقق منه، وهو يشدد على الحاجة إلى تحديد الجهود المتعددة الأطراف وإعادة تنشيط هيئات التفاوض المتعددة الأطراف. كما يدعو إلى الدخول في مفاوضات فورية، من جانب مؤتمر نزع السلاح، بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي هذا الصدد، يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى توصيات فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي غضون ذلك، ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تفعل ذلك بعد أن تعلن وقفاً فورياً لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، وأن تنفذه.

٧١ - وأعرب عن تأييد الاتحاد الأوروبي للعمل الجاري بشأن التحقق من نزع السلاح النووي بهدف تطوير القدرات التقنية الملائمة المتعددة الأطراف. وهو يرحب بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين للنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي ويتطلع إلى مواصلة العمل في محافل أخرى، مثل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي.

٧٢ - وتابع قائلاً إن ضمانات الأمن السلبية تعزز نظام عدم الانتشار النووي. وانطلاقاً من ذلك، دعا جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعادة تأكيد ضماناتها الأمنية الحالية، تمسحاً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وينبغي، كما أوصى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، أن يستهل مؤتمر نزع السلاح مناقشات تهدف إلى صياغة توصيات بشأن جميع جوانب المسألة، دون استبعاد إمكانية التوصل إلى صك دولي ملزم قانوناً في هذا الشأن.

٧٣ - وأعرب عما يساور الاتحاد الأوروبي من قلق بالغ مستمر إزاء البرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فهي برامج تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين والنظام العالمي لعدم الانتشار. وفي حين أن الجهود الدبلوماسية الجارية للتوصل إلى حل سلمي كانت حسنة التوقيت ومقبولة، فإنه سيكون من المشجع أن تفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٧٩ - ويقر الاتحاد الأوروبي بحق الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وفقاً للمادة الرابعة من المعاهدة. فمن المصلحة المشتركة لهذه الدول ضمان تطوير الطاقة النووية واستخدامها بطريقة مسؤولة، في ظل أشد الشروط صرامة من حيث السلامة والأمن والضمانات وعدم الانتشار.

٨٠ - ويواصل الاتحاد الأوروبي تعزيز أعلى معايير السلامة والأمن النوويين في أوروبا وفي جميع أنحاء العالم، ويبحث جميع الدول على الانضمام إلى المعاهدات الدولية ذات الصلة. وفي حين أن السلامة والأمن النوويين لا يزالان يشكلان مسألة تقع ضمن اختصاص البلدان، فإن تعزيز الأمن والسلامة النوويين من خلال التعاون الدولي أمرٌ في غاية الأهمية. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل بصورة مشتركة على منع وقوع الحوادث كبيرها وصغيرها، بما في ذلك الاتجار في المواد النووية أو الإشعاعية وإمكانية وصول الإرهابيين إليها. ويجب تحسين سلامة وأمن المصادر المشعة في جميع أنحاء العالم. وتلعب الوكالة الدولية للطاقة الذرية دوراً مركزياً في تعزيز ثقافة الأمن والسلامة النووية.

٨١ - ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة برنامج التعاون التقني لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جميع مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو يدعو جميع البلدان إلى المساهمة في صندوق التعاون التقني للوكالة.

٨٢ - واختتم مؤكداً أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما من أولويات الاتحاد الأوروبي، ولا يزال برنامج المرأة والسلام والأمن يحتل مكانة بارزة في عمل الاتحاد الأوروبي على المستوى الخارجي. ويجب أن تنخرط المرأة بشكل كامل، من خلال المشاركة النشطة والمتساوية، في جهود عدم الانتشار ونزع السلاح. كما يؤيد الاتحاد الأوروبي المزيد من مشاركة المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في معالجة ومناقشة التحديات ذات الصلة بمعاهدة عدم الانتشار.

٨٣ - السيد فورد (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الدورة الحالية تتيح للدول الأطراف فرصة للتفكير في مسائل اهتمامها المشترك بالحفاظ على معاهدة عدم الانتشار، ومسؤوليتها المشتركة عن تعزيز نظام عدم الانتشار، والدور المركزي لعدم الانتشار في تحقيق المنافع الكاملة من المعاهدة، ولا سيما المنافع الأمنية التي تتيحها لجميع الدول الأطراف. فوجود نظام فعال لعدم الانتشار يعتبر أمراً أساسياً لإقامة ظروف أمنية تؤدي إلى إحراز مزيد من التقدم في نزع

٧٦ - ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه القوي بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وهو يعتبر أن قرار عام ١٩٩٥ يبقى ساري المفعول إلى أن يتم تحقيق غاياته وأهدافه، كما يؤيد بقوة نتائج مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ فيما يتعلق بالشرق الأوسط. ومن المؤسف للغاية أنه لم يتم عقد مؤتمر بشأن إنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط. ويجب على جميع الدول في المنطقة أن تعمل على نحو عاجل واستباقي مع المنظمين ومع بعضهم بعضاً بهدف التمكن من عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن، على أساس ترتيبات بين تلك الدول يتم التوصل إليها بحرية. وقد أعرب الاتحاد الأوروبي باستمرار عن استعداده للمساعدة في هذه العملية، ونظم حلقات دراسية في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ وحلقة عمل لبناء القدرات في عام ٢٠١٤ للمساعدة في تهيئة جو موات ودفع العملية إلى الأمام. ويواصل الاتحاد الأوروبي دعوة جميع الدول في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر التجارب النووية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية)، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة، إلى أن تفعل ذلك.

٧٧ - واعتبر أن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكل عنصراً أساسياً في نظام عدم الانتشار النووي ويلعب دوراً لا غنى عنه في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار. وتمثل اتفاقات الضمانات الشاملة، إلى جانب البروتوكولات الإضافية، معيار التحقق الحالي. وينبغي أن يصبح البروتوكول النموذجي الإضافي للاتفاقات المعقودة بين الدول والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تطبيق الضمانات، صكاً عالمياً دون إبطاء.

٧٨ - ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية قصوى على الضوابط الفعالة على الصادات ويدعم عمل الأنظمة المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات. وهو بحث جميع الدول على التقيد بالمبادئ التوجيهية ذات الصلة وكذلك بمدونة لاهاي لقواعد السلوك. ويقع على عاتق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزام قانوني بمنع حصول الدول والجهات الفاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها، وفقاً لمقتضيات قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والقرارات اللاحقة في هذا الشأن.

بكثير، وحافظ على الاستقرار الجيوسياسي إلى حد كبير. كما حوافظ على الضمانات النووية ويجري تعزيزها الآن من خلال الالتزام بروتوكولات إضافية لاتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتستفيد الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء من تنفيذ المادتين الأولى والثانية من المعاهدة، اللتين توفران الحماية لأمن جميع الدول الأطراف عن طريق تقديم ضمانات ضد تطوير الأسلحة النووية وحيازتها من جانب جيرانها ومنافسيها، ومن خلال المساعدة على الحيلولة دون إضافة بعد نووي مزعزع للاستقرار في المناطق المعرضة للنزاع في العالم.

٨٧ - وعلاوة على ذلك، في إطار معاهدة ستارت الجديدة، تم تحديد الترسانات النووية الاستراتيجية للولايات المتحدة والاتحاد الروسي بمستويات لم يشهدها البلدان منذ خمسينات القرن الماضي، وانخفض المخزون الاحتياطي للولايات المتحدة إلى ١٢ في المائة مما كان عليه أيام ذروة الحرب الباردة.

٨٨ - وأكد أن نظام عدم الانتشار أثبت فعاليته أيضاً كأساس لنظام ناجح يمكن من خلاله تقاسم منافع العلوم النووية التي تسهم في الصحة والتغذية والراحة والازدهار للبشرية جمعاء. وتقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور مركز تنسيق لذلك التقاسم، فهي تقدم مساعدة قيمتها بلايين الدولارات للدول الأعضاء فيها في مجال استخدام الطاقة النووية وتطبيقات العلوم والتكنولوجيا النووية لأغراض التنمية. وأشار إلى أن الولايات المتحدة هي المساهم الأكبر في تلك الجهود الرامية إلى تعزيز الأنشطة النووية السلمية، فهي لا تكتفي بتقاسم مساهمات مالية كبيرة، بل تقدم أيضاً مساعدة عينية للوكالة الدولية والدول الأعضاء فيها. كما أن الولايات المتحدة بقيت خلال عدة عقود أكبر مورد للطاقة النووية على مستوى العالم.

٨٩ - واسترسل قائلاً إنه في حين أن النظام العالمي لعدم الانتشار لم يمنع جميع أنواع الانتشار، فقد أحبط توقعات الخبراء الوخيمة بشأن تصاعد الانتشار، ووفر منافع أمنية حاسمة لجميع الدول الأطراف، وأقام أساساً لنظام عالمي للتعاون والتطور النوويين سلمياً. وبالتأكيد، يمكن للدول، إذا أخذت كل ذلك في الاعتبار، أن توجد السبل للعمل معاً للتغلب على التحديات الحالية والحفاظ على تلك المنافع في المستقبل.

٩٠ - السيد جاتو (السويد): تكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي (أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج)، فقال إن العملية التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ تجري في ظل مشهد

السلح النووي، وهو ييسر التعاون على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من خلال بناء الثقة في عدم إساءة استعمال البرامج النووية السلمية.

٨٤ - واستدرك منبهاً إلى ما يواجهه نظام عدم الانتشار حالياً من تهديدات خطيرة، بما في ذلك التحدي المباشر الذي يمثلته تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأسلحة النووية ونظم إيصالها في انتهاك لمعاهدة عدم الانتشار وللعديد من قرارات مجلس الأمن. كما أن جمهورية إيران الإسلامية تطرح تحدياً طويل الأجل إذ تسعى بصورة سرية غير قانونية إلى تطوير الأسلحة النووية وتستمر في تخصيص اليورانيوم في انتهاك لقرارات مجلس الأمن، وهي بذلك تحتفظ بالقدرة على إنتاج هذه الأسلحة بسرعة. وعلاوة على ذلك، تستمر بعض الدول في مقاومة تعزيز الضمانات النووية من خلال تنفيذ بروتوكولات إضافية لاتفاقات الضمانات الشاملة للدول مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٨٥ - وشدد على ضرورة معالجة نزع السلاح النووي في سياق البيئة الأمنية العامة. فتدهور الأحوال الأمنية، بما في ذلك تصرفات الدول التي توسع مخزونات النووية وتحديثها، أو تهدد جيرانها، أو تنتهك التزاماتها المتعلقة بتحديد الأسلحة، يعني أن الاحتمالات القصيرة الأجل قائمة فيما يتعلق بتحقيق مزيد من التقدم في نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، ترتب عن استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية ولل هجوم الأخير بالأسلحة الكيميائية في السبيري بالمملكة المتحدة، أثر ضار على الأمن الجماعي. وينبغي أن تكون هذه التجاوزات للقانون الدولي ضد استخدام أسلحة الدمار الشامل مصدر قلق كبير للجميع، ومع ذلك فإن استجابة أوساط نزع السلاح حتى الآن كانت ضعيفة للأسف. ولذا فإنه يحث جميع الدول الأطراف على الدخول في خطاب بناء حول سبل تيسير مزيد من التقدم بشأن نزع السلاح النووي، مع مراعاة أن من شأن تخفيف حدة التوتر الدولي وتعزيز الثقة بين الدول أن يساعد على تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق ذلك التقدم.

٨٦ - واستطرد قائلاً إنه على الرغم من التحديات المطروحة، فإن من الأهمية بمكان ألا ننسى ما أحرز فعلاً من تقدم في إنشاء نظام عدم الانتشار والحفاظ عليه. فمنذ فتح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للتوقيع عليها، لم يحصل على الأسلحة النووية إلا حفنة من الدول الإضافية، كما تخلى عدد من البلدان عن الجهود الرامية إلى الحصول على هذه الأسلحة، وبات خطر الحرب النووية أقل احتمالاً

المتوسطة المدى لضغوط شديدة. ودعا الولايات المتحدة والاتحاد الروسي إلى مواصلة جهودهما لمعالجة الشواغل الخطيرة المتعلقة بامتثال الاتحاد الروسي لتلك المعاهدة، وتقديم معاهدة ستارت الجديدة، والسعي إلى إحداث مزيد من التخفيضات في الرؤوس الحربية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، المنشورة وغير المنشورة.

٩٥ - وتحدث عن آليات الرصد والتحقق والامتثال مشدداً على فعاليتها كلبنات أساسية حاسمة لتحقيق نزع السلاح النووي. وأعلن ترحيب بلدان الشمال الأوروبي بمختلف المبادرات في هذا الصدد، ومشاركتها النشطة فيها، بما في ذلك الشراكة الدولية من أجل التحقق من نزع السلاح النووي، التي تجمع بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية لتطوير القدرات اللازمة لتفكيك الأسلحة النووية بشكل يمكن التحقق منه، و الشراكة الرباعية للتحقق النووي، التي تعمق فهم التحقق من أبعاد ليس أقلها ما يتصل بسبل إدارة مسألة معلومات الانتشار. وسيكون التقدم في التحقق من نزع السلاح النووي إنجازاً هاماً في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

٩٦ - وشدد على الحاجة الملحة للتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإبرامها. وأوضح أن هذه المعاهدة يمكن أن تنص أيضاً على اتباع نهج تدريجي للتخلص من المخزونات الحالية. وفي هذا الصدد، تؤيد بلدان الشمال الأوروبي تأييداً تاماً فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٩٧ - كما تعلق بلدان الشمال الأوروبي أهمية كبيرة على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وأعرب عن أسف هذه البلدان لعدم عقد مؤتمر بشأن إنشاء تلك المنطقة في الشرق الأوسط. فهذه المناطق توفر سبيلاً لضمانات الأمن السلبية الملزمة قانونياً.

٩٨ - ومضى قائلاً إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية توفر معياراً عالمياً انضمت إليه جميع الدول باستثناء دولة واحدة. وتحث بلدان الشمال الأوروبي جميع الدول التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على تلك المعاهدة أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير، وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء قد يقوضها.

٩٩ - واستطرد قائلاً إن بلدان الشمال الأوروبي تدين بشدة تجارب القذائف النووية والقذائف التسيارية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي تشكل انتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن المتعددة وتمثل تحدياً خطيراً للنظام الدولي لعدم الانتشار

أمني دولي تحقيق به التحديات: فالاجتماع الدولي يشهد استخدام أسلحة للدمار الشامل؛ والأسلحة النووية تكتسب أهمية أكبر في العقائد الأمنية؛ ولا يزال دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بعيد المنال؛ وهناك عدم يقين بشأن مستقبل خطة العمل الشاملة المشتركة؛ وآفاق التقدم بشأن تحديد الأسلحة النووية غير مشجعة؛ والتطورات فيما يتعلق بالبرامج النووية والصاروخية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مثيرة للجزع على الرغم مما طرأ مؤخراً من أحداث تمثل بصيصاً من الأمل.

٩١ - وتابع قائلاً إن الدول، في تلك البيئة، مسؤولة عن العمل معاً لإيجاد أرضية مشتركة. وقد تعلمت بلدان الشمال الأوروبي أنه لا يمكن تحقيق الأمن المستدام إلا من خلال التعاون؛ وهي لذلك تتعاون بشكل وثيق في شؤون نزع السلاح وعدم الانتشار، بغض النظر عن اختلاف الخيارات المتعلقة بالسياسات الأمنية.

٩٢ - وأشار إلى الافتقار إلى المساواة بين الجنسين فقال إنه أعاق جهود نزع السلاح وعدم الانتشار لفترة طويلة جداً. ولا يُعتبر السعي إلى المساواة بين الجنسين في التمثيل مسألة تتعلق بالحقوق والإنصاف فحسب، فالمساواة هذه هي أيضاً مسألة تتعلق بالكفاءة. وتبين الدراسات أن الأفرقة المتسمة بالتنوع أكثر فعالية وابتكاراً وهي تتخذ قرارات أكثر استدامة. ويمكن أن يساعد إدراج المنظورات الجنسانية وتعزيزها في كسر الجمود المستمر فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار.

٩٣ - وأعرب عما يساور إن بلدان الشمال الأوروبي جميعاً بالقلق إزاء استمرار ما يمثله التهديد باستخدام الأسلحة النووية من خطر على البشرية. ومن الأهمية بمكان، خلال دورة الاستعراض الحالية، إعادة التأكيد على التزامات الدول الأطراف بنزع السلاح النووي عملاً بالمادة السادسة من المعاهدة وبتعزيز تدابير الحد من المخاطر وتدابير الشفافية. وشجع على العمل الجماعي لخفض الوضع التشغيلي للأسلحة النووية وخطر استخدامها العرضي. ورأى أن لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار مصلحة مشروعة في الحصول على ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانوناً من الدول الحائزة للأسلحة النووية. وأكد استعداد بلدان الشمال الأوروبي للانخراط في أي جهد يرمي إلى تحقيق هذا الهدف.

٩٤ - وأردف قائلاً إن وجود نظام قائم على القواعد يكتسي أهمية حيوية في سياق تحديث الأسلحة النووية وتطوير نظم جديدة لإيصالها. وأعرب عن بالغ القلق إزاء تعرض معاهدة القوات النووية

النووي. وطالب بأن يعود ذلك البلد إلى الامتثال لالتزاماته بموجب المعاهدة.

١٠٠ - وأعلن تأييد بلدان الشمال الأوروبي بالكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة التي أظهرت أن توافق الآراء ممكن حتى عندما تكون بداية المناقشات صعبة، وهي تشجع جميع الأطراف على الامتثال للالتزاماتها وتعهداتها. وأعرب عن تقدير هذه البلدان الكبير لدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في رصد تنفيذ خطة العمل والتحقق منها، وأشار إلى ما تقدمه من دعم مالي لتلك الأنشطة. فالتنفيذ المستمر للخطة ضروري للحفاظ على النظام العالمي لعدم الانتشار ولتعزيزه.

١٠١ - وشدد على أهمية البروتوكولات الإضافية لاتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكفالة التحقق الفعال، وبالتالي مصداقية نظام عدم الانتشار وضمان الأمن للجميع.

١٠٢ - وأعتبر أن للسلامة والأمن والضمانات أهمية حاسمة في التمكين من الاستخدامات والتكنولوجيات السلمية للطاقة النووية، مما يتجاوز كثيرا توليد الطاقة النووية ليشمل العديد من التطبيقات التي يمكن أن تجلب المنافع لملايين الناس، وتلعب معاهدة عدم الانتشار النووي دوراً محورياً في هذا الصدد.

١٠٣ - وانتقل إلى الحديث عن المبادرات الدولية لمنع الإرهاب النووي فقال إن بلدان الشمال تساهم بنشاط في العديد من هذه المبادرات، ومن أبرزها المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، وهي ملتزمة بمواصلة الجهود لتعزيز الأمن النووي.

١٠٤ - واختتم مشدداً على الأهمية الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار وعلى خدمتها المجتمع الدولي بشكل جيد. ولا يمكن، على ضوء التحديات المواجهة حالياً، أن يُسمح بأن تتمثل القاعدة في مؤتمرات للاستعراض لا تتوصل إلى نتائج متفق عليها. ومن الضروري التركيز على الأرضية والأهداف المشتركة، ومضاعفة الجهود للحفاظ على جدوى المعاهدة ولتعزيزها، وعلى الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يقوضها.

١٠٥ - **كبير الأساقفة يوركوفيتش** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إنه في سياق تزايد التوترات وعدم الاستقرار على الصعيد الدولي، لا يمكن أن تكون العلاقات الدولية رهينة للقوة العسكرية أو التخويف المتبادل أو استعراض مخزونات الأسلحة. ومع اقتراب مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، يناشد الكرسي الرسولي ما لدى

البشرية من حكمة مشتركة ونوايا طيبة لإعادة تأكيد نزع السلاح وعدم الانتشار باعتبارهما من الجوانب الأساسية لجدول أعمال المجتمع الدولي. فأسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، تخلق شعوراً زائفاً بالأمن. والوهم المأساوي المتمثل بإمكانية وجود "سلام" يستند إلى الخوف هو وهم سطحي في أحسن الأحوال. فالناس يتطلعون إلى سلام حقيقي، هو عكس الخوف. ولا يمكن أبداً إشباع هذه الرغبة بالوسائل العسكرية وحدها، ناهيك عن امتلاك الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

١٠٦ - وأكد أن عدم الانتشار ونزع السلاح يمثلان مسؤوليات أخلاقية، ليس هذا فحسب، بل أيضاً التزامات أخلاقية وقانونية متأزرة متكاملة تجاه كل فرد من أفراد الأسرة البشرية. ويساهم استمرار وجود الأسلحة النووية في عقلية الخوف والعنف والهيمنة. ومن المؤسف أنه في حين أن أسلحة الدمار الشامل الأخرى مدانة عالمياً، هناك شعور بالتغاضي عن استمرار امتلاك الأسلحة النووية وتحديثها على نطاق واسع.

١٠٧ - وأشار إلى ترابط المصالح الأمنية الوطنية والدولية في أسرة متحدة من الدول المترابطة بشكل متزايد. فمقاربات الأمن القومي القصيرة النظر والمعايير المزدوجة تقوض الوحدة والتقدم، مما يقوض روح الغرض الأصلي من معاهدة عدم الانتشار.

١٠٨ - وأوضح أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار مرتبطان بالتنمية البشرية المتكاملة. إذ لا يمكن متابعة استراتيجيات الحد من الفقر بشكل منفصل عن جهود نزع السلاح والسلام. فتدابير سباق التسلح وتحديث وتطوير الترسانات النووية والبنية التحتية ونظم الإيصال، إنما تسلب من الفقراء والمحرومين الموارد اللازمة للحد من الفقر وتعزيز التنمية البشرية. وأشار إلى ندوة دولية عقدها الكرسي الرسولي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، بشأن عالم خال من الأسلحة النووية، لاستكشاف وتعزيز الروابط بين نزع السلاح الكامل والتنمية البشرية المتكاملة. وفي تلك الندوة، أعرب البابا فرانسيس عن قلقه إزاء العواقب الإنسانية والبيئية الكارثية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية، فضلاً عن خطر التفجير العرضي، وأدان التهديد باستخدام هذه الأسلحة فضلاً عن حيازتها.

١٠٩ - وقد صدّق الكرسي الرسولي على معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي أظهرت قوة رغبة البشرية في السلام الحقيقي. ومن الأهمية بمكان أن نتذكر أن الضرورات والأهداف الأخلاقية نفسها

إصدار وثيقة ختامية يبرزان الحاجة إلى مضاعفة الجهود لضمان أن يكون مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ ذا مغزى ومصداقية. وعلاوة على ذلك، يجب أن يُسمح للجهات الفاعلة في المجتمع المدني والأوساط الصناعية والأكاديمية، بوصفها من أصحاب المصلحة في هذه العملية، بأن تلعب دوراً نشطاً في متابعة جدول أعمال نزع السلاح.

١١٦ - وتعلق تايلند بأهمية كبرى على علاقتها الوثيقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعملها مع الوكالات الدولية الأخرى، وهي تدعم جهود التعاون هذه والتي تمكن من مواصلة تعزيز معاهدة عدم الانتشار والنهوض بصورة أكثر فعالية بهدف السلم والأمن الدوليين.

١١٧ - وأوضح أن المشهد الأمني المتغير باستمرار يُعتبر مصدر قلق للجميع. وفي حين أنه يرحب باستعداد أصحاب المصلحة المعنيين الجديد بالدخول في حوار بشأن شبه الجزيرة الكورية، فإن الأسلحة النووية لا تزال تشكل تهديداً للمنطقة. ويجب أن تكون المعاهدة ذات صلة وأن تتسم بالقوة والديناميكية للتمكن من معالجة تلك التهديدات وما يماثلها.

١١٨ - وتحدث عن الروابط الواضحة بين نزع السلاح والسلام والأمن والتنمية. وأكد أن إرساء السلام والأمن من خلال نزع السلاح وعدم الانتشار شرطاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي يمكن للمعاهدة أن تسهم فيها. وعلاوة على ذلك، فإن التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية يمكن، في جملة أمور، أن تحسن الأمن الغذائي والصحة العامة وإدارة المياه وتوفير الطاقة، ومن شأن ذلك أن يحث الدول على العمل بمجدية أكبر لضمان نجاح المعاهدة. وبناء على ذلك، أعرب عن أمله في إجراء مداولات موضوعية ومثمرة في الدورة الحالية وفي المشاركة البناءة من جانب جميع الدول الأطراف.

١١٩ - السيد موييلي (بلجيكا): قال إنه في مواجهة الحالة الأمنية الخطيرة والمتزايدة التعقيد، والتوترات بين بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، والتقدم المحدود في مسائل عدم الانتشار، يصعب تصديق أن عملية الاستعراض الحالية ستقود إلى نتيجة ذات معنى. فمنذ انعقاد مؤتمر الاستعراض غير الناجح عام ٢٠١٥، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثلاث تجارب نووية وأطلقت العديد من القذائف. كما أن الاتفاق النووي مع إيران بات عرضة للانهيار. إضافة لذلك، فقد أبرزت مفاوضات العام السابق بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية زيادة الاستقطاب في مجتمع عدم الانتشار.

تدعم كلاً من تلك المعاهدة ومعاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، اعتبر أن المعاهدتين متعاقدتان متكاملتان.

١١٠ - واحتتم بالتنبيه إلى أن وهم السلامة في القوة النووية يتعارض مع الحقائق الخطيرة المروعة المرتبطة بالتهديدات النووية والانتشار النووي. ولا بد من تبديد الخوف والعداء للتمكن من تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية من خلال نزع السلاح النووي عالمياً بصورة لا رجعة فيها مع إمكانية التحقق منه.

١١١ - السيد واناميثي (تايلند): قال إنه مع اقتراب مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ والذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم الانتشار، فإن من الأهمية بمكان تقييم ما تم إنجازه والنظر في سبل التكفل باستمرار النجاح. وتتقاسم الدول الأطراف في المعاهدة مسؤولية متساوية عن تنفيذ المعاهدة وأركانها الثلاثة، التي ينبغي معالجتها بطريقة متوازنة.

١١٢ - وتابع قائلاً إن استخدام التكنولوجيا النووية يجب أن يقتصر بتأكيدات باستخدامها لأغراض سلمية حصراً، على النحو المنصوص عليه في المادة الرابعة من المعاهدة. ولذلك، فإن تايلند ترحب بالضمانات المعززة، فضلاً عن تدابير الدول الحائزة للأسلحة النووية لزيادة الشفافية وبناء الثقة، لضمان إحراز تقدم في عملية خفض الأسلحة النووية ونزع السلاح عملاً بالمادة الثالثة من المعاهدة.

١١٣ - وأشار إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي صممت لاستكمال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فقال إنه يعكس تصميم الدول الأطراف على الوفاء بحسن نية بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وتحت تايلند الدول الأخرى على الدخول في حوار واتخاذ قرارات بشأن بدء نفاذها بصورة بناءة.

١١٤ - وأعلن تأييد تايلند، بوصفها دولة الإيداع لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، إنشاء مزيد من هذه المناطق في جميع أنحاء العالم. وهي لذلك تحث جميع الأطراف المعنية على دعم إجراء مناقشات مبكرة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، على النحو المنصوص عليه في المادة السابعة وبتكليف من مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. ومن شأن التقدم الإيجابي في هذه المسألة أن يشكل إنجازاً هاماً لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

١١٥ - وأشار إلى أن عدم إحراز تقدم في تنفيذ نتائج مؤتمرات الاستعراض السابقة وعجز مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ عن

١٢٠ - وتابع قائلاً إنه في حين أن التقدم لا يزال ممكناً رغم تلك التحديات، فإن من غير الممكن له أن يتحقق ما لم تكن الدول الأطراف مستعدة للمشاركة بشكل مجد في عملية الاستعراض والتغلب على الانقسامات واتخاذ إجراءات ملموسة. وفي هذا الصدد، لا تزال خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ تشكل أساساً راسخاً لإحراز تقدم فيما يتعلق بجميع الأركان الثلاثة للمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب اتخاذ خطوات للحد من المخاطر النووية ومنع الاستخدام غير المسموح به للتكنولوجيات النووية، وينبغي إخراج الأسلحة النووية من حالة التأهب القصوى حيثما أمكن.

١٢١ - واستطرد قائلاً إن الإرادة السياسية المتواصلة ضرورية لإنشاء قواعد دولية تستند بالضرورة إلى صكوك قانونية. فالبلد الوحيد الذي يستمر في انتهاك الحظر الدولي للتجارب النووية يشكل استثناء خطيراً لا يجوز السماح به. وعلاوة على ذلك، فإن الوقف الاختياري للتجارب النووية لا يكفل وجود قاعدة قانونية دائمة يمكن التحقق منها بشكل كامل؛ فمعاهدة حظر التجارب النووية يجب أن تدخل حيز النفاذ. وينبغي لجميع الدول اتخاذ الخطوات السياسية والقانونية اللازمة للتمكن من الانضمام، فانضمام جميع الدول للمعاهدة بشكل كامل غير مشروط سيؤدي إلى عالم خال من التجارب النووية، واستدرك قائلاً إن إنشاء قواعد دولية ليس كافياً مجد ذاته. ولا بد من التحقق من تنفيذ تلك القواعد والمعاقبة على عدم الامتثال لها. وأشار إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية باعتبارها تذكراً قائمة بأنه حتى القواعد المقبولة عالمياً يمكن أن تتآكل عندما ترفض الدول الأطراف الامتثال لالتزاماتها بموجبها.

١٢٢ - وأوضح أنه مع أن معظم الدول الأوروبية ليست أطرافاً في معاهدة القوى النووية المتوسطة المدى، إلا أنها استفادت جميعها من الحماية التي توفرها هذه المعاهدة. لذلك فإن الامتثال المستمر للمعاهدة يكتسي أهمية حاسمة. وينبغي أن يواصل الاتحاد الروسي الحوار مع الولايات المتحدة لمعالجة الشواغل التي يثيرها تطوير نظام صاروخي جديد. وأعرب عن أمله في أن تمتد الحماية التي تتمتع بها أوروبا ضد تهديد القذائف المتوسطة المدى إلى قارات أخرى يوماً ما.

١٢٣ - واسترسل قائلاً إن منافع الاستخدام السلمي للتكنولوجيات النووية متعددة، وهي تتراوح بين إنتاج الطاقة ومكافحة الآفات وتعميم الأغذية وعلاج السرطان. ونظراً لأن بلجيكا دولة رائدة في سوق إنتاج النظائر المشعة الطبية، فإنها ستواصل اتخاذ أي تدابير

١٢٤ - ودعا إلى بقاء جميع التطبيقات النووية السلمية متاحة لجميع الدول. ومع ذلك، ينبغي أن تترتب على هذه المنافع مسؤوليات أيضاً. وينبغي أن تكون الوكالة الدولية للطاقة الذرية قادرة على استخدام جميع التدابير المتاحة لها لمراقبة البرامج النووية للدول والكشف عن أي تحويل محتمل للمواد النووية إلى برامج الأسلحة. وهذا يتطلب اتفاقات ضمانات شاملة مقترنة ببروتوكولات إضافية. ولا يمكن أن تتذرع الدول بأن تطبيق هذه المعايير يمكن أن يشكل عبئاً عليها لتبرير رفض هذه الضمانات الشاملة للطبيعة السلمية لبرامجها النووية.

وخلال تلك الفترة، تولت نيوزيلندا أيضاً التزامات بموجب معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ ومعاهدة حظر التجارب النووية، واضطلعت بالتزامات إضافية بوصفها عضواً في مجموعة موردي المواد النووية.

١٣١ - وأكدت على أهمية ما توفره القواعد المتفق عليها دولياً من ثقة وشعور بالأمن، ولا سيما في أوقات يشتد فيها التوتر، حيث يعطى القانون الدولي تأكيدات حيوية على وجود قيود على سلوك الدول واستخدامها للقوة. وفي هذا الصدد، فإن المجتمع الدولي محظوظ لوجود قواعد وتعهدات تتصل بالأسلحة النووية.

١٣٢ - وأشارت إلى ما قدمته نيوزيلندا في عام ٢٠١٧ من دعم لإنشاء معاهدة حظر الأسلحة النووية من أجل استكمال جهود الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لجعل نزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من المعاهدة حقيقة واقعة. والالتزامات الجديدة التي تنص عليها معاهدة حظر الأسلحة النووية لا تحل بأي حال من الأحوال محلّ الالتزامات المنبثقة عن معاهدة عدم الانتشار، والتي تتوقع نيوزيلندا من جميع الدول الأطراف التقيد بها بالكامل.

١٣٣ - وأعربت عن القلق إزاء حالات عدم الامتثال مؤخراً للقانون الإنساني الدولي. وتشمل هذه الحالات استخدام الأسلحة الكيميائية، ليس فقط في مناطق الحرب في الجمهورية العربية السورية ولكن أيضاً في ماليزيا والمملكة المتحدة. وتدين نيوزيلندا بقوة أي استخدام للأسلحة الكيميائية، ويجب محاسبة المسؤولين عنها. ويتمثل التحدي الرئيسي الآخر الذي شهدته السنوات الأخيرة في انتهاك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لحظر التجارب النووية. غير أنها أعربت عن سرورها لما لاحظته من تطورات وأعدة في هذا الصدد، بما في ذلك مؤتمر القمة المرتقب بين الكوريتين والقمة اللاحقة التي ستعقد بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

١٣٤ - ويمكن بذل جهود إضافية لتعزيز الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار والجوانب المتعلقة بعدم الانتشار في سياق العملية التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، بما في ذلك من خلال تعزيز الضمانات وآليات السلامة والأمن الشاملة وتنفيذها عالمياً، ومن خلال دعم الدور الرئيسي الذي تلعبه أنظمة الرقابة على الصادرات.

١٣٥ - وشددت على وجوب القيام بالكثير من العمل لتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة والالتزامات ذات الصلة التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمرات الاستعراض السابقة. وتحدد

وتدابير الشفافية، والتحقق من نزع السلاح النووي، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ولا سيما في الشرق الأوسط، وبدء نفاذ البروتوكولات الملزمة قانوناً للمعاهدات القائمة التي تنشئ هذه المناطق، وكذلك استعراض أي تحفظات ذات صلة. ونهت إلى أنه لم يتحقق أي تقدم ذي مغزى فيما يتعلق بأي من تلك التعهدات أو الالتزامات، على الرغم من التأكيد على العديد منها في عدد من المناسبات. فالوقت غير مناسب لإعادة تفسيرها، أو التخلي عن تنفيذها أو تأخيرها، أو جعل الوفاء بها مشروطاً بقيام بيئة أمنية عالمية محسنة، فهذا مفهوم خاطئ. ومن شأن الشكوك في نوايا الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح أن تضعف المعاهدة وأن تقوض مصداقية نظام عدم الانتشار النووي، بل وحتى جعل الدول الأطراف الأخرى غير راغبة في الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة ما لم تتحقق شروط معينة.

١٣٨ - وتابعت قائلة إن تعهدات الدول والتزاماتها الحالية متعاضدة ولا تمثل أولويات وآراء مجموعة واحدة من الدول بل تعكس الاتفاق المشترك بين جميع الدول الأطراف بشأن التدابير الرامية إلى النهوض بتنفيذ المادة السادسة.

١٣٩ - وأكدت أن تسليط الضوء على الأرضية المشتركة بين الدول الأطراف لا يعني تجاهل التوترات الواضحة فيما بينها. فاختلاف الآراء بشأن عدد من القضايا الرئيسية واضح منذ سنوات عديدة، بما في ذلك الاختلاف حول وتيرة نزع السلاح والتشديد على العواقب الإنسانية لتفجير الأسلحة النووية. كما تختلف الدول الأطراف في وجهات نظرها فيما يتعلق بمعاهدة حظر الأسلحة النووية التي اعتمدت مؤخراً. ففي حين أن بعض الدول، بما في ذلك الدول الأعضاء في ائتلاف البرنامج الجديد، تعتقد أن هذه المعاهدة تساند نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار، وأنها تكمل وتعزز الالتزامات المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار وتساهم في تنفيذ المادة السادسة، فإن آراء دول أخرى تخالف ذلك. وليس هناك من حاجة إلى تسوية هذه الخلافات في الدورة الحالية. فالمهم الآن هو التركيز على وفاء الدول الأطراف بتعهداتها والتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك تلك التي تم الاتفاق عليها في مؤتمرات الاستعراض السابقة.

١٣٠ - وانتقلت إلى الحديث كممثلة لنيوزيلندا، فقالت إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ظلت، طيلة ما يقرب من خمسة عقود، تمثل حجر الزاوية للالتزامات بلدها الدولية المتعلقة بالأسلحة النووية.

الأمنية السلبية تمثل طلباً مشروعاً من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، والتي تخلت طواعية عن الأسلحة النووية كخيار عسكري.

١٤١ - وانتقل إلى الحديث عن الاستخدام السلمي للطاقة النووية فأكد على أنه حق للدول الأطراف غير قابل للتصرف بموجب المادة الرابعة من المعاهدة، ويجب، توجيهاً لتحقيق التنمية المستدامة، ألا يُحدّ من هذا الحق. واستدرك مشيراً إلى ما يمثلته الإرهاب النووي من تهديد خطير للأمن الدولي. ولذلك فإن العراق يدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز التدابير الأمنية والعمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل مساعدة البلدان الراغبة في تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية على القيام بذلك بأمان وعلى منع وقوع المواد النووية في أيدي الإرهابيين وغيرهم من الجماعات غير المشروعة. وأكد أن أمن شأن إزالة الأسلحة النووية أن تزيل خطر الإرهاب النووي.

١٤٢ - وأعلن تأييد العراق لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو يناشد جميع البلدان التي لم تصدّق عليها بعد أن تفعل ذلك دون إبطاء. ويعمل العراق، من خلال رئاسته المشتركة مع بلجيكا للمؤتمر العاشر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على تسريع دخول تلك المعاهدة حيز النفاذ.

١٤٣ - واختتم مؤكداً أن الدورة الحالية أساسية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وأعرب عن أمله في أن يتحقق تقدم ملموس في تلك المجالات من خلال اتخاذ خطوات عملية وفعالة للتصدي للتحديات والفشل الناجم عن عدم الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار.

١٤٤ - السيد بيدروسو كويستا (كوبا): قال إنه بعد مرور ٧٢ عاماً على تأسيس الأمم المتحدة بهدف إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، فإن وجود الأسلحة النووية لا يزال يشكل تهديداً لبقاء البشرية. ويتمثل الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية في حظرها وإزالتها بالكامل.

١٤٥ - وتابع قائلاً إن دعم المجتمع الدولي الساحق لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تمثل إسهاماً حقيقياً في السلم والأمن الدوليين، يُعتبر معلماً في تاريخ الأمم المتحدة على طريق تحقيق نزع السلاح النووي العام والكامل. وقد كانت كوبا، التي تستمر في منح الأولوية لنزع السلاح النووي، البلد الخامس الذي صدق على المعاهدة. وحث جميع الدول على أن تحذو حذو كوبا للتمكين من بدء نفاذ المعاهدة على الفور. وتحظر المعاهدة صراحة التهديد باستخدام

الوثيقة NPT/CONF.2020/PC.II/WP.13، التي قدمها ائتلاف البرنامج الجديد، جميع تلك الالتزامات، وكثير منها لم ينفذ بعد. وتعكس الوثيقة توقعات الائتلاف بأن التزامات الدول بنزع السلاح النووي بموجب المعاهدة ستنفذ بنفس الصرامة التي يصير المجتمع الدولي يحقّ عليها فيما يتعلق بجميع القواعد والتعهدات الأخرى في مجال القانون الدولي الإنساني.

١٣٦ - السيد صالح (العراق): قال إن بلده يعلق أهمية كبرى على معاهدة عدم الانتشار وعلى مسائل عدم الانتشار ونزع السلاح، لأن امتلاك الأسلحة النووية وتطويرها يشكلان تهديداً خطيراً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. وأكد أن العراق يمثل لجميع المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة، وقد اتخذ عدداً من التدابير التشريعية والإجرائية التي مكنته من الوفاء بالتزاماته في هذا المجال.

١٣٧ - وأوضح أن مصداقية المعاهدة تستند إلى التنفيذ المتوازن لأركانها الثلاثة. واعتبر أن لتعزيز عالمية جميع الصكوك الدولية المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح أهمية حيوية لتزويد المجتمع الدولي بضمانات بشأن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، ولتوفير مستقبل أكثر أمناً لأجيال المستقبل. وهذا بالذات هو ما دعا العراق إلى التصويت لصالح معاهدة حظر الأسلحة النووية.

١٣٨ - وتبّه إلى أن عدم اعتماد وثيقة ختامية في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ كان خطراً قوض مصداقية معاهدة عدم الانتشار. ويكتسي التحلي بالمزيد من المرونة والإرادة السياسية أهمية حيوية لنجاح مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، مما سيمهد الطريق للتوصل إلى نتائج إيجابية وبناءة تأخذ اهتمامات جميع الدول الأعضاء في الاعتبار.

١٣٩ - وأكد من جديد أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، مما سيسهم في جهود نزع السلاح النووي ويعزز السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وللتمكن من إنشاء مثل هذه المنطقة، لا بدّ أن تحقق إسرائيل نزع السلاح النووي، وأن تنضم للمعاهدة، وأن تخضع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٤٠ - وشدد على أهمية وضع صك ملزم قانوناً يوفر للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية لن تستخدم الأسلحة النووية ولن تهدد باستخدامها. فالضمانات

١٥١ - واختتم كلمته بالقول إن عملية الاستعراض الحالية لمعاهدة عدم الانتشار، ولا سيما العملية التحضيرية لمؤتمرات الاستعراض، لا تتسم لا بالفعالية ولا بالكفاءة. وبالرغم من ارتفاع تكلفتها، فإنها لا تحقق هدف إحراز تقدم ملموس بشأن المسائل الموضوعية المتعلقة بتنفيذ المعاهدة. وينبغي أن تحرز اللجنة التحضيرية تقدماً كبيراً وأن تعدّ توصيات موضوعية ليجري بحثها في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.

الأسلحة النووية، وهي بذلك تحظر العقائد الأمنية القائمة على ما يسمى بالردع النووي.

١٤٦ - وأشار إلى ما قدمته بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من إسهام كبير في نزع السلاح النووي وفي السلم والأمن الدوليين من خلال إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان في إطار معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي، ومن خلال إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام الذي اعتمد في مؤتمر القمة الثاني لرؤساء الدول والحكومات لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في هافانا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

١٤٧ - وأعرب عما يساور كوبا من قلق إزاء تنقيح السياسات الوطنية المتعلقة بالأسلحة النووية، مما قد يزيد من احتمال نشوب حرب نووية. فتحديث الأسلحة النووية وأنظمة إيصالها يُضعف معاهدة عدم الانتشار والالتزامات القاطعة المنبثقة عنها والتي تعهدت بها الدول الأطراف في إطار المادة السادسة منها.

١٤٨ - ودعا إلى الكف عن التلاعب السياسي القائم على ازدواج المعايير والمصالح السياسية فيما يتعلق بعدم الانتشار. فليس من العدل أو المقبول أن تمثل بعض الدول الأطراف فقط امتثالاً تاماً لمعاهدة عدم الانتشار. وينبغي ألا يحتكر أي بلد أو مجموعة من البلدان الأسلحة النووية أو تطويرها الكمي أو النوعي. فالسبيل الوحيد للتغلب على العيوب الأساسية للمعاهدة وتنفيذها الانتقائي والتمييزي إنما يكمن في الإزالة التامة للأسلحة النووية.

١٤٩ - ونبه إلى خطورة انتهاء مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ بالفشل. فهذا المؤتمر ينبغي أن يمثل نقطة تحول وأن يبنى على التقدم المحرز بالفعل نحو عالم خال من الأسلحة النووية. ولا بدّ للجزء الذي يغطي نزع السلاح النووي في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض المقبل أن يفني بتوقعات الدول الأطراف وأن يحقق التوازن بين أركان المعاهدة.

١٥٠ - وأعرب عن أسف كوبا لفشل المجتمع الدولي في عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وأعرب عن أمله في أن يجرز المؤتمر القادم تقدماً في هذا الصدد الصعيد وأن يتم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥.